الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«جلوبل» تقترح توزيع 7,5 ملايين دينار للمساهمين

أعلن بيت الاستثمار العالمي (جلوبل)، في بيان صحافي أمس عن نتائج اجتماع مجلس الإدارة أمس، حيث اقترح المجلس توزيعات نقدية على المساهمين بقيمة 7,5 ملايين دينار عن طريق تخفيض رأس المال، حيث يخضع هذا الاقتراح لموافقة الجهات الرقابية والجمعية العمومية غير العادية. وسيتم تخفيض رأس المال بإلغاء 75 مليون سهم، أي بإلغاء حوالي 13,5٪ من عدد الأسهم المملوكة لكل مساهم (مستثنى منها أسهم الخزينة) بسعر 0,100 دينار لكل سهم تدفع للمساهم نقدا. وبعد الانتهاء من عملية تخفيض رأس المال، سيصبح رأس المال المصرح به والمدفوع 49,5 مليون دينار مع سيولة كافية لتمويل أعمال الشركة الأساسية. كما وافق مجلس الإدارة على استقالة مها الغنيم وبدر السميط من عضويتيهما في المجلس، شاكرا مساهمتهما الفعالة والقيمة المضافة التي قدماها خلال فترة عضويتيهما. كما تم انتخاب عبدالوهاب الحلبي نائبا لرئيس مجلس الإدارة وتكليف سليمان شاهين الربيع بالقيام بمهام الرئيس التنفيذي.

مع تطبيق المعيار IFRS9.. مشكلات متوقعة في التطبيق لدى البنوك الإسلامية

«أوكسفورد بيزنس»: مخصصات البنوك.. ستصبح واقعية

محمود عيسى

قالت مجموعة اوكسفورد بيزنس غروب إن من المتوقع أن تدفع زيادة الإنفاق الحكومي وارتفاع أسعار النفط، النمو في القطاع المصرفي الكويتي، مع زيادة الأرباح والسيولة لدعم الانتعاش الأخير في النشاطات المصرفية.

وفي تعقيبها على توقعات حديثة بنمو القروض المصرفية 4٪ في العام المالي 1919/2018 مقارنة مع 2,8٪ في العام الماضي، قالت المجموعة ان نمو القروض المتوقع يأتي في غمرة انتعاش يشهده القطاع المصرفي بعد ثلاث سنوات من تباطؤ النمو بسبب انخفاض أسعار النفط.

إجمالي الأصول

وارتفع صافي الأرباح المصرفية بنسبة 9٪ العام الماضي، وفقا لتقرير شركة KPMG الاستشارية، وحققت كل البنوك العاملة في السوق باستثناء بنكين فقط أرباحا صافية تجاوزت ما كانت عليه في العام السابق، فيما ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 5,9٪ إلى 252 مليار دولار، فيما طرقت 3 بنوك أبواب أسواق الديون الدولية لجمع 9,5 مليارات دولار ما اعتبر دليلا على الثقة التي يتمتع بها هذا القطاع.

المخصصات واقعية الآن

وقد تحسنت آفاق القطاع مع تكيف البنوك مع المعيار الدولي التاسع للتقارير المالية (IFRS 9) الذي بدأ سريانه مطلع العام الحالي.

ومن المتوقع أن تؤدي الإجراءات المحاسبية الجديدة إلى تغيير الطريقة التي تعمل بها البنوك، ما يضطرها لتطبيق نهج أكثر واقعية في وضع المخصصات. وبينما كان الإجماع العام قبل تطبيق المعيار أن البنوك الخليجية ستتحول للتعامل معه بمرونة بفضل نهجها المحافظ في توفير مخصصات خسائر القروض، إلا أن بعض التقارير ذكرت أن بعض المؤسسات المالية المحلية تواجه صعوبة في تنفيذ المعيار بسبب ما وصف بتناقضات مع أحكام الشريعة الإسلامية.

فتح ادور: الملاءة المالية للبنوك الكويتية مثيرة للإعجاب بالمقارنة مع أقرانها بالخليج

راني سلوانس: الإنفاق الحكومي على المشاريع العمود الفقري للاقتصاد الكويتي

المخصصات العامة

ومع ذلك، فإن المخصصات العامة المتراكمة من قبل البنوك الكويتية في السنوات الأخيرة، والتي تقضي بوضع مخصصات على التسهيلات المنتجة تعادل 1٪ من التسهيلات النقدية وبواقع 0,5٪ من التسهيلات غير النقدية، فضلا عن أوضاع السيولة المريحة وتدني معدلات القروض المتعثرة، يجب أن تضمن الانتقال السلس نسبيا إلى المعيار الدولي رقم 9 لإعداد التقارير المالية.

واستشهدت مجموعة اوكسفورد بيزنس غروب بما أبلغها به المدير العام لسيتي بنك ـ فرع الكويت فتح ادور قائلا: انه لما كانت نسبة القروض المتعثرة في الكويت تقل عن 2,5٪ وهي أقل من مستوياتها الخليجية الأخرى برغم البيئة الاقتصادية الصعبة الناجمة عن انخفاض أسعار النفط منذ عام 2014، فإن القطاع المصرفي الكويتي يتمتع أيضا بنسب ملاءة رأسمالية مثيرة للإعجاب في الميزانيات العمومية، نتيجة تبني سياسة حصيفة في وضع المخصصات ناهيك عن التنفيذ الفوري لنسبة تغطية السيولة LCR، وصافي معدل التمويل المستقر SFR وأخيرا المعيار الدولي التاسعIFRS 9.

نمو الإقراض

وأضافت المجموعة البريطانية المتخصصة في الإعلام والنشر ان إيجابية القطاع المصرفي تستمد دعما من ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي في ضوء جهود تنفيذ الحكومة لخطة التنمية الوطنية الخمسية الحالية للسنة المالية 2016/2015ـ 2020/2019، والمقرر ان تنفق الحكومة بموجبها 34 مليار دينار (112,2 مليار دولار) على حوالي 521 مشروعا خلال هذه الفترة.

وكجزء من هذا، ركزت الخطة السنوية 2018/2017 على 164 مشروعا، وتخصيص 4,8 مليارات دينار من ميزانية الدولة البالغة 21,5 مليار دينار لتنفيذها.

وقد أبلغ راني سلوانس رئيس الخدمات المصرفية الاستثمارية في شركة ان بي كيه كابيتال مجموعة اوكسفورد بيزنس غروب بقوله «إن الإنفاق الحكومي على المشاريع هو العمود الفقري للاقتصاد الكويتي».

في حين تجاوزت النفقات المقدرة في إطار ميزانية 2018/2017 بنسبة 5٪ ما كانت عليه في ميزانية 2017/2016، إلا أن الرقم في 2019/2018 يمثل زيادة بنسبة 1,4٪ ليصل الى 21,5 مليار دينار.

وفي غضون ذلك وبعد انكماشه بنسبة 2,5٪ العام الماضي يتوقع ان ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1,3٪ في عام 2018 ليصل 39,9 مليار دينار حسب تقديرات لصندوق النقد الدولي، قبل أن يرتفع بنسبة 3,8٪ و3,9٪ في 2019 و2020 على التوالي.

تحسن النفط

ومن العوامل الأخرى التي تدعم النمو والسيولة المصرفية، الانتعاش المستدام في أسعار النفط العالمية، حيث سجل خام برنت ارتفاعا مطردا في الآونة الأخيرة من مستوى 35 دولارا في يناير 2016 إلى 75 دولارا للبرميل منتصف عام 2018.

ولما كان النفط يشكل مصدرا لحوالي 70٪ من إيرادات الحكومة العام الماضي، فإن ارتفاع الأسعار لن يؤدي إلى تعزيز موارد الدولة فحسب، بل انه سيدعم نمو الاقتراض في القطاع الخاص.

في إطار برنامج الحكومة لضبط الهدر

60 مليون دينار وفرتها الحكومة من السفريات

محمود فاروق

في إطار الإجراءات الحكومية لترشيد المصروفات في كل الوزارات والمؤسسات الحكومية، أظهرت وثيقة رسمية حصلت «الأنباء» على نسخه منها ان الحكومة وفرت نحو 60 مليون دينار سنويا (قرابة 200 مليون دولار) بعد تطبيق لقواعد الخاصة بتنظيم صرف نفقات السفر ومصروفات الانتقال ورسوم الاشتراك في المهمات الرسمية للجهات الحكومية.

وقالت الوثيقة الحكومية إن الوفر الذي حققته الحكومة جاء في إطار السياسة التي انتهجتها وزارة المالية وضمن سعيها نحو تطوير العمل لدى الجهات الحكومية والتوجه الى التنفيذ اللامركزي للصرف على المهمات الرسمية في الخارج، وتماشيا مع تبسيط اجراءات الصرف حتى تعبر المصروفات تعبيرا فعليا عن جميع تكاليف أنشطة كل جهة حكومية، وتعمل وزارة المالية على تحقيق المزيد من الوفر في كل سنة مالية ضمن اجراءات ترشيد الإنفاق في المؤسسات والجهات الحكومية.

وبحسب مصادر حكومية لـ «الأنباء» ان برنامج الحكومة خلال الفترة المقبلة يركز على منع التسيب والحد قدر الإمكان من إهدار المال العام، بالإضافة الى تعزيز الاقتصاد الوطني وذلك من خلال تنشيط وتنفيذ بنود البرنامج الوطني للاستدامة الاقتصادية والمالية الذي انطلق في 2016 الذي تضمن على مجموعة من الاجراءات تهدف إلى ترشيد المصروفات في كل وزارت الدولة.

ووجهت وزارة المالية الجهات الحكومية بمجموعة من التعليمات التي بدورها ساهمت في تحقيق وفر في المصروفات العامة للدولة وجاءت على النحو التالي:

1ـ تحميل نفقات السفر ومصروفات الانتقال ورسوم الاشتراك في المهمات الرسمية على بنود المصروفات مباشرة عند الصرف.

2ـ الالتزام بالقواعد المنظمة لصرف بند المهمات الرسمية بالخارج ورسوم الاشتراك وفقا للقرارات الصادرة بشأنها من الجهات المختصة.

3ـ تضمين التكليف لمهمة رسمية بيانات أساسية عن الموفد لبناء قاعدة بيانات تسهل المراجعة والإشراف.

4ـ تحمل الجهة صاحبة المهمة نفقات السفر والانتقال ورسوم الاشتراك حتى لو كانت ميزانيتها مستقلة.

5ـ لا يصرف المخصصات المالية إلا قبل أسبوعين من تاريخ بدء المهمة الرسمية ويتم اجراء تحويل بنكي لحساب الموفد.

6ـ تحميل السنة المالية المنتهية بما يخصها من مصروفات ويحمل ما يخص السنة المالية التالية على حساب عهد مصروفات تحت تسويتها.

7ـ سداد المبالغ الخاصة بالتذاكر الصادرة لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وفق مطالبات تتقدم بها المؤسسة تتضمن فواتير مفصلة للتذاكر الصادرة، مرفق بها كتاب الوزارة الأصلي الخاص بطلب التذاكر.

تراجع أعداد الوافدين ورفع الفائدة يؤثران بالسلب على الإنفاق الاستهلاكي ونشاط السوق

«الوطني»: 2,5٪ نمواً متوقعاً للاقتصاد الكويتي في 2018

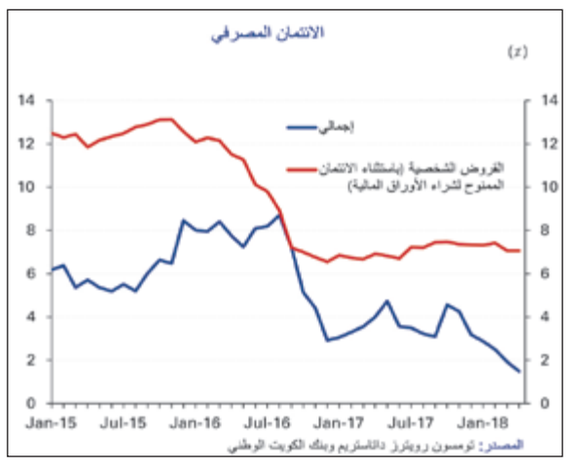

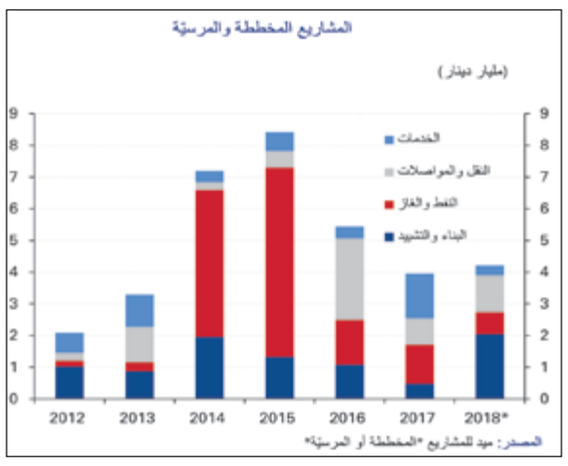

قال تقرير بنك الكويت الوطني إن الاقتصاد الكويتي حافظ على تحسنه، حيث توسع النشاط الاقتصادي تدريجيا من بعد التباطؤ الذي ولده الانخفاض في أسعار النفط في العام 2014. فقد ساهم ارتفاع أسعار النفط في تحسن الوضع المالي بالرغم من الزيادة الكبيرة المخططة للإنفاق في ميزانية هذه السنة، كما أنه يشير إلى قلة الحاجة إلى السحب من الاحتياطي العام. ولا تزال الاحتياطيات المالية تشكل دعما كبيرا للاقتصاد، حيث يقدر إجماليها عند ما يقارب 5 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي. ولكن تبقى توقعات النمو للمدى القصير حاليا تحت تأثير سلبي ناتج عن التأخير في تنفيذ المشاريع وتمرير الميزانية. أما على المدى الطويل، فمن المفترض أن تتحسن التوقعات على إثر التنويع الاقتصادي وسرعة وتيرة الإصلاحات تماشيا مع سياسات دول مجلس التعاون المجاورة.

نمو الاقتصاد

وتوقع التقرير أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي 2,5٪ هذا العام بعد أن تراجع 2,9٪ في 2017 وذلك بدعم من ارتفاع إنتاج النفط.

وبعد اتخاذ أوبيك قرار رفع الإنتاج (دون تحديد حصة الرفع لكل دولة حتى الآن)، قد يرتفع إنتاج الكويت إلى 2,8 مليون برميل يوميا في النصف الثاني من 2018، وسيؤدي ذلك تباعا إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي النفطي بواقع 1,5٪ هذا العام، وبنسبة مماثلة في 2019.

في المقابل، تحسن النمو غير النفطي إلى 3,3٪ في 2017 من 1,5٪ في 2016، ومن المتوقع أن يصل إلى 3,5٪ بالرغم من استقرار مستوى الطلب على المدى القريب، تظل الحاجة للإصلاحات قائمة وذلك من أجل دعم استمرار النمو على المدى الطويل.

تحسن الثقة

توقع تقرير «الوطني» أن يستمر إنفاق المستهلك في دعم النمو خلال العام 2018 في ظل ارتفاع أسعار النفط وتدني التضخم وارتفاع الإنفاق الحكومي وثبات نمو توظيف الكويتيين. كما سيساهم قرار تأجيل فرض ضريبة القيمة المضافة إلى العام 2021 على الأقل في تفادي أي صدمة كانت متوقعة، وإن بنسبة طفيفة، في إنفاق المستهلك.

أما المخاطر الحقيقية فتتمثل في ارتفاع أسعار الفائدة، رغم أن بنك الكويت المركزي قد امتنع عن رفع فائدته في يونيو، إضافة إلى الحد من أعداد العمالة الوافدة ضمن السياسة الرامية إلى زيادة العمالة الكويتية في القطاع الخاص.

تحسن المالية العامة

وأشار التقرير إلى تحسن وضع المالية العامة بصورة ملحوظة نتيجة ارتفاع أسعار النفط وترشيد الإنفاق وذلك بالرغم من التوقعات باستمرار عجز الموازنة على المدى المتوسط. ويقدر أن العجز قد تحسن إلى 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2017ـ2018 من 14٪ تقريبا في العام الأسبق. ولا يزال من المتوقع أن يتحسن العجز قليلا إلى 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار النفط والإنتاج.

ورغم استمرار تسجيل العجز في الميزانية، لايزال الوضع المالي للكويت قويا لما تمتلك من مدخرات متراكمة ناتجة عن فوائض سابقة ساهمت في بلوغ أصول صندوق الثروة السيادي 550 إلى 600 مليار دينار أو ما يصل إلى 5 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، ما يؤكد التصنيف الائتماني القوي للكويت عند AA. وتقدر عوائد الأصول هذه، التي لا يشملها الميزان المالي، عند 12٪ إلى 13٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ولا يزال مستوى الدين الحكومي العام متدنيا عند ما يقارب 19٪ من الناتج المحلي الإجمالي في مارس.

انتعاش البورصة

انتعش سوق الكويت للأوراق المالية على إثر قرار مؤشر مورغان ستانلي العالمي بوضع بورصة الكويت على لائحة المراقبة لترقيتها لمؤشر الأسواق الناشئة في يونيو 2019 وذلك بعد أن اعتزم مؤشر «فوتسي راسل» ترقية السوق على مدى مرحلتين في سبتمبر وديسمبر. وفي حال تطبيق ذلك، ستساهم الترقية من قبل «مرغان ستانلي» في تحقيق المزيد من التدفقات إلى السوق بقيمة تتجاوز القيمة المتوقعة من ترقية «فوتسي» والبالغة 0,8 مليار دولار.

وبالرغم من الإصلاحات وارتفاع أسعار النفط، ظل النشاط في سوق الكويت للأوراق المالية ضعيفا هذا العام مقارنة بالأسواق في المنطقة. وتوقع التقرير أن يشهد السوق هذا العام تسارعا في النشاط والتداولات، على الأغلب بدعم من التدفقات المالية المرتبطة بترقية السوق والإدراج المنتظر لـ«المتكاملة القابضة».

رغم ثبات النمو غير النفطي عند 3,5٪.. الاقتصاد مازال بحاجة للإصلاحات

العجز سيتحسن لـ 5٪ من الناتج المحلي وإنتاج النفط سيرتفع لـ 2,8 مليون برميل يومياً

2018 سيشهد نشاطاً بالبورصة بدعم من الاستثمار الأجنبي وإدراج «المتكاملة القابضة»

عوائد الأصول السيادية 12٪ من الناتج المحلي والدين الحكومي منخفض عند 19٪